ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 25 أكتوبر 2022

العدد 661

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية 05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....08

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....09

الأنشطة الإشعاعية للمجلس.....19

اجتماع المكتب رقم 2022/23
ليوم الإثنين 17 أكتوبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 17 أكتوبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

- محمد حنين : الخليفة الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشن : الخليفة الثاني للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

- فؤاد القادري : الخليفة الثالث للرئيس؛
- المهدي عتمون : الخليفة الرابع للرئيس؛
- عبد السلام بلقشور : الخليفة الخامس للرئيس؛
- صفية بلفقيه : أمينة المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ مشروع قانون المالية

⟵ قرار رقم 2022/24/01 بعقد الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2023، وفقا لأحكام الفصل 68 من الدستور والمادة 48 (الفقرة الأولى) من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

ملحوظة: تم تحديد يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 على الساعة الخامسة مساء، موعدا لعقد الجلسة المشتركة.

❖ الملتقى البرلماني للجهات

⟵ قرار رقم 2022/24/02 بالموافقة على آخر الترتيبات التنظيمية المتعلقة بالملتقى البرلماني الرابع للجهات المزمع تنظيمه يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2022، تحت شعار "مأسسة النهج التعاقدي : دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة".

❖ لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان

⟵ قرار رقم 2022/24/03 باعتماد مخرجات اجتماع لجنة التنسيق بين المجلسين المنعقد يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022، بشأن النقط التالية :

- تعاطي مشروع النظام الداخلي لمجلس النواب بإيجابية مع المجالات المشتركة للعمل، والتي تراعي التكامل والتجانس في المقتضيات المؤطرة، لغاية خلق تكامل أكبر بين المجلسين؛
- النظام الداخلي الخاص بالشعب البرلمانية؛
- الشعبة الوطنية البرلمانية لدى الشبكة البرلمانية لدول حركة عدم الانحياز؛
- التحضير للدورة المقبلة للبرلمان الإفريقي؛
- الترتيبات المتعلقة باحتضان البرلمان المغربي لأشغال المؤتمر البرلماني حول العمل معا من أجل السلام والإنسانية: الحوار بين الثقافات والأديان؛
- المشاركة في أشغال الدورة الثامنة والسبعين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، والمؤتمر 44 لرؤساء المجالس الأعضاء في الاتحاد، المزمع عقدهما بفيكتوريا فولز، جمهورية زيمبابوي، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 10 نونبر 2022.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية

⟵قرار رقم 2022/24/04 بتعميم "رأيين" صادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، ويتعلقان ب :

- اقتصاد الرياضة: خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه؛
- إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في مجال معالجة النفايات المنزلية والمياه العادمة.

❖ التشريع

⟵قرار رقم 2022/24/05 بانتداب السيد محمد حنين الخليفة الأول للرئيس لرئاسة الجلسة العامة التشريعية المبرمجة يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2022، والسيد جواد الهلالي أمينا لها، والتي ستخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية :

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية.

- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

- مشروع قانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

ملحوظة: تم تأجيل الجلسة باتفاق مع الحكومة.

❖ الأسئلة الشفهية

⟵قرار رقم 2022/24/07 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة السيد محمد حنين الخليفة الأول للرئيس والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، والتي ستخصص لمساءلة السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

ملحوظة: تم الاتفاق مع الحكومة على تقليص عدد الأسئلة المدرجة في الجلسة إلى سؤال واحد لكل فريق ومجموعة، بحضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

⟵قرار رقم 2022/24/08 بتحديد موعد ومحور الجلسة الشهرية لشهر نونبر 2022 في الاجتماع المقبل لمكتب المجلس.

جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 ترأسها رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي ورئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة خصصت لتقديم مشروع

قانون المالية للسنة المالية 2023، من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وبالمناسبة ألقت السيدة الوزير ة عرضا مفصلا أكدت في مستهله أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 محكوم بمعادلة ثنائية تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية وثقل التراكمات من جهة، ومن جهة أخرى بضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التحول الذي يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، ويلمسون أثره على معيشهم اليومي.

وقالت السيدة فتاح العلوي لدى تقديمها اليوم الخميس للخطوط العريضة لمشروع قانون المالية في جلسة عمومية لمجلسي البرلمان، إنه تأتي على رأس هذه الأوراش تلك المنبثقة عن التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي، إلى جانب التزامات البرنامج الحكومي.

وأضافت "من البديهي أن تستوقفنا هذه المعادلة الثنائية، التي تقوم على مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي، وباستحضار عناصر القوة ومكامن الضعف من أجل قراءة واقعية، تمكننا من استجلاء فرص النجاح في فك هذه المعادلة، ضمن محيط دولي ملتبس ومفتوح على المجهول، تغيب فيه عناصر الاستقرار الضرورية لتوفير نظرة واضحة، ليس فقط على المدى القريب، بل أيضا على المدى المتوسط والمدى البعيد".

وأكدت السيدة الوزيرة الحاجة إلى التعبئة أكثر من أي وقت مضى، "لاستشراف الفرص التي تتيحها إمكانياتنا ومحيطنا، والتحلي برؤية متبصرة تؤطر فعلنا الجماعي، كل واحد في مجاله، والاستثمار الأمثل لمؤهلاتنا المادية وذكائنا الجماعي من أجل توفر الشروط اللازمة لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهنا".

وتطرقت في هذا السياق، إلى مجموعة من التحديات الآنية والمستقبلية المرتبطة بمواجهة التطورات الدولية، مبرزة أن المغرب توفق بشكل كبير في الحد من آثارها على القدرة الشرائية للمواطنين، بفضل التدابير التي تم اتخاذها بتعليمات ملكية سامية، كما يتعلق الأمر بتحدي تعزيز السلم الاجتماعي من خلال إعادة فتح جسور الحوار الاجتماعي والتجاوب مع مطالب الشغيلة والتنفيذ الحازم والفوري للتوجيهات الملكية السامية الصادرة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، ولا سيما فيما يخص استراتيجية التعامل مع إشكالية الجفاف الذي أصبح واقعا ب نيويا يتطلب سياسة شمولية للحفاظ على الموارد المائية وتثمينها وتطوير آليات تدبيرها.

ومن ضمن التحديات أيضا تدبير ثقل الملفات التي ظلت عالقة، وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة لملف التقاعد، وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإصلاح مدونة الشغل، وإخراج القانون المنظم للحق في الإضراب إلى حيز الوجود، إلى جانب ميثاق الاستثمار.

وارتباطا بموضوع الاستثمار، أكد السيدة فتاح العلوي أن الحكومة ستواصل الاشتغال بنفس الالتزام والمسؤولية، قصد تيسير شروط الاستثمار العام والخاص، الوطني والأجنبي بشكل أكبر، وبما ي م ك ن من استيعاب كل المبادرات، وعلى الخصوص منها تشجيع المبادرات الاستثمارية للشباب ومغاربة العالم، فضلا عن أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه جلالة الملك، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026.

كما سيكون توطيد أسس الدولة الاجتماعية، تستطرد الوزيرة، بمثابة العنوان الأبرز لمشروع قانون المالية من خلال استكمال ورش الحماية الاجتماعية، موازاة مع تأهيل العرض الصحي ومواكبة إصلاح المنظومة التعليمية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي معرض حديثها عن التحديات الكبرى التي تواجه البلد، تطرقت الوزيرة إلى الجانب الجيوسياسي، مشددة على أن الوحدة الترابية للمملكة لا تزال في صلب الانشغال الوطني الجماعي، "باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى، وستظل كذلك" ، مبرزة أن المغرب حقق تقدما حاسما ونهائيا في هذا الصدد، سواء على الصعيد الديبلوماسي أو التنموي بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك.

وتقدمت في هذا الصدد بتحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، "على تضحياتهم الجسام وعلى تفانيهم وتجندهم الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصون أمنه واستقراره".

وخلصت إلى القول إن رفع هذه التحديات المتعددة والمتشعبة، يتطلب عملا جماعيا متشبعا بالروح الوطنية العالية، يساهم فيه جميع المتدخلين، وخاصة منهم المؤسستان التنفيذية والتشريعية، "وذلك نظرا للمخاطر والصعوبات التي تطبع الوضع العالمي الملتبس الذي نعيشه".

▪ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 خصص لتقديم مشروع قانون رقم الإطار 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار، وذلك بحضور الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن الجزولي.

ويهدف هذا المشروع، الذي يندرج في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار في أسرع وقت ، إلى تغيير التوجه الحالي والذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يمثل الاستثمار العمومي الثلثين، حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035.

وتتمثل الأهداف الرئيسية المحددة في الميثاق الجديد للاستثمار، في إحداث مناصب الشغل، والنهوض بتنمية منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

- **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:**

- **الإثنين 31 أكتوبر على 2022 الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات.**

← البت في التعديلات والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.
- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- **الأربعاء 2 نونبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الندوات.**

← الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

▪ رئيس مجلس المستشارين يقوم بزيارة عمل لجمهورية إندونيسيا.

بدعوة كريمة من رئيس المجلس الاستشاري الشعبي لجمهورية إندونيسيا، السيد بامبانج سوساتيو، يشارك السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، في فعاليات تأسيس منتدى مجالس الشورى والمجالس المماثلة في العالم الإسلامي الجارية بمدينة باندونغ الأندونيسية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أكتوبر 2022.

وتندرج هذه المشاركة في إطار انخراط مجلس المستشارين في مسار تعزيز التعاون مع المجالس المماثلة في دول العالم الإسلامي، وتقوية العلاقات على مستوى المنظمات البرلمانية الإسلامية لترسيخ دور المملكة المغربية في دعم كل القضايا العادلة للأمة الإسلامية.

كما تأتي المشاركة بهدف دعم كل المبادرات الرامية إلى تحقيق مسعى تقوية اللحمة الإسلامية وتكثيف التنسيق والتشاور البين-برلماني مع مجالس الشورى والمجالس المماثلة في العالم الإسلامي، وكذا تبادل الرؤى والخبرات والتجارب بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويرافق السيد النعم ميارة في هذه الزيارة السيد فؤاد قديري الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس فريق Renew Europeبالبرلمان الأوربي

استقبل السيد محمد حنين الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين يومه الإثنين 24 أكتوبر 2022 بمقر المجلس السيد مالك أزماني نائب رئيس فريق Renew Europeبالبرلمان الأوربي الذي يقوم حاليا بزيارة عمل لبلادنا.

وقد انصبت المباحثات بين الجانبين على تدارس العلاقات الثنائية مع المملكة الهولندية ومع الاتحاد الأوربي وسبل تطويرها وتقويتها في كل المجالات محل الاهتمام المشتركة، ولا سيما ما يرتبط بمواضيع الهجرة وأزمة الطاقة وتحديات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية، فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية وتطوير سياسة حسن الجوار.

في هذا الإطار نوه السيد محمد حنين بأهمية زيارة المسؤول البرلماني الأوروبي للمغرب التي تشكل مبادرة إيجابية لتعزيز التفاهم والتعاون المتبادل خاصة في ظل الظرفية الدولية الصعبة، مؤكدا في هذا الصدد الاهتمام المغربي القوي بتطوير العلاقات مع هولاندا بصفة خاصة ومع الاتحاد الأوربي بشكل عاما، مبرزا في السياق الحضور المؤثر للجالية المغربية داخل المجتمع الهولندي والتي تزخر بكفاءات عالية تتبوأ مناصب حساسة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد الذي تربطه بالمغرب علاقات تاريخية ويوليها أهمية خاصة في إطار سعيه لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول إقامة مغاربة العالم.

وارتباطا مع موضوع الهجرة، قدم السيد حنين شروحات ضافية على الجهود الجبارة التي يبذلها المغرب في محاربة التدفقات غير المشروعة للمهاجرين خاصة من دول الساحل والصحراء وغيرها من الدول الإفريقية والذين يرغبون في الانتقال إلى الضفة الشمالية، مؤكدا أن المغرب ليس بوسعه لوحده مواجهة تحديات هذه الظاهرة الآخذة في التفاقم في ظل ضعف المساعدات من الجانب الأوربي الذي بات منشغلا بمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

ومن جهة أخرى أبرز السيد حنين الملامح العامة للسياسة المغربية في مجال الهجرة التي تم اعتمادها بعد أن تحول المغرب إلى بلد إقامة مما مكن من تسوية وضعية الآلاف من المهاجرين وإدماجهم في الحياة المجتمعية والاقتصادية المغربية، كما ثمن بالمناسبة **توجهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله** الرامية إلى دعم تنمية إفريقيا وتوطيد أسس الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المصدرة للهجرة.

وفي معرض حديثه عن العلاقات مع الاتحاد الأوربي، ذكر السيد حنين **بوضعية الشريك المتقدم** التي يحظى بها المغرب تجاه الاتحاد والتي أثمرت فرصا كبيرة للتعاون الثنائي في كثير من المجالات، مشددا على أن الحوار والتفاهم يبقى السبيل الرئيس لتطويق المشاكل التي تعترض من حين لآخر مسار التعاون الثنائي سواء في القطاعات التقليدية أو تلك المستجدة كما هو الشأن بالنسبة لأزمة الطاقة والأمن الغذائي والتغيرات المناخية وتأثيراتها الضاغطة على استدامة التنمية البشرية.

ولم يفت السيد محمد حنين في هذا الصدد التأكيد على أهمية جهود البرلمان المغربي وتفعيل قوته الاقتراحية وسلطاته التشريعية والرقابية من أجل الدفع بالعلاقات مع الاتحاد الأوربي وتطوير التعاون الثنائي مع دول الاتحاد، معبرا عن أمله في جعل الشراكة بين الجانبين تنضبط أكثر لمنطق **رابح-رابح** وتنتج مزيدا من التوازن في العلاقات التجارية ونقل التكنولوجيات الحديثة خاصة في ظل حالة الاضطراب التي يشهدها العالم حاليا والتي تتطلب توظيف الذكاء الجماعي للطرفين سعيا لتجاوز المشاكل العالقة بينهما وتطويق مخلفات جائحة كرونا.

من جهته حرص السيد مالك أزماني نائب رئيس فريق Renew Europe بالبرلمان الأوربي على التأكيد على أهمية الاهتمام بالجوانب الإيجابية للهجرة وضرورة إحكام التعاون والتنسيق في هذا المجال، كما دعا إلى تطوير سياسة نظامية للهجرة تساعد بالخصوص على الوقاية من تفشي ظاهرة هجرة الأدمغة التي لا تساعد على ضمان أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وارتباط بالعلاقات مع الاتحاد الأوربي، أكد السيد مالك أزماني على أهمية خلق أجندة إيجابية في العلاقات الاقتصادية بين المغرب والاتحاد الأوروبي بما يقوي فرص الاستثمار بالمغرب من طرف المقاولات الناشئة الأوروبية.

وأشار أيضا إلى أن هناك أسبابا وجيهة للاشتغال بشكل مشترك على مستوى الطاقات البديلة كما هو الشأن بالنسبة للهيدروجين الذي يوفر قطاعا واعد للتعاون بين الجانبين، خاصة في ظل السعي الأوربي المتنامي لتسريع الانتقال الطاقي والانفتاح على دول الجوار.

وفي موضوع آخر، نوه السيد الخليفة الثاني لرئيس المجلس بعزم السيد مالك أزماني نائب رئيس فريق Renew Europe زيارة مدينة الداخلة، مؤكدا له أن زيارته المرتقبة ستمكنه من اكتشاف صورة مغايرة لما يروجه خصوم الوحدة الترابية للمملكة والوقوف في أرض الواقع على ما تنعم هذه المدينة، كسائر الأقاليم الجنوبية، من تنمية اقتصاديه واجتماعية وأمن واستقرار في ظل السيادة المغربية.

حضر هذا الاستقبال أعضاء مكتب المجلس السادة مصطفى مشارك، جواد هلالي، وصفية بلفقيه، بالإضافة إلى السيد المرابط الخمار رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس والسيد الأسد الزروالي الأمين العام للمجلس.

خلال محاضرة افتتاحية بكلية الحقوق بالمحمدية، السيد النعم ميارة يؤكد أن تنامي فهم قضية الوحدة الترابية نابع من الجهود الدبلوماسية والعمل البرلماني

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، أن تنامي فهم قضية الوحدة الترابية للمملكة نابع من الدبلوماسية الرسمية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكذا من العمل البرلماني الحقيقي.

وقال السيد ميارة، خلال محاضرة افتتاحية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 حول موضوع "دور مجلس المستشارين في الدفاع عن القضية الوطنية" إن "التنامي المتزايد لفهم قضية الوحدة الترابية المغربية هو نابع أولا من الدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالة الملك، ومن تشبث كل المغاربة بقضيتهم، لكن كذلك من العمل البرلماني الحقيقي الذي يزداد قوة يوما عن يوم ويزداد كذلك تأثيرا في الكثير من المواقع".

وأشار في هذا السياق إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به مجلس المستشارين خدمة للقضية الوطنية من خلال احتضانه للكثير من المنتديات ذات الطابع الدولي والإقليمي، خاصة مع ترؤس المجلس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.من جانب آخر، ذكر السيد ميارة أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية تمثل حسب فقهاء القانون الدولي أرقى أشكال تقرير المصير، كما تتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لافتا إلى أن هذه المبادرة تعد "تنازلا كبيرا من قبل المغاربة من أجل تحقيق السلم والاستقرار" في المنطقة.

وسجل أن "الأطراف الأخرى، أساسا (البوليساريو) التي هي وليدة الحرب الباردة وصنيعة النظام الجزائري، لم تقدم أي طرح جديد

فيما يخص التوصل إلى حل لإنهاء هذا النزاع"، مشيرا إلى أن المغرب منذ أن طرح مبادرة الحكم الذاتي بدأت موازين القوة في هذا النزاع الاقليمي تتغير.

وأضاف أن المملكة المغربية تواصل ربح معارك في هذه القضية، فيما الاعتراف بجمهورية الوهم يتقلص، كما بدأت ثقة العالم في المقترح المغربي تتزايد، حيث أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة سواء النصف السنوية أو السنوية صارت تتكلم على ضرورة إيجاد حل سياسي متوافق عليه بين الأطراف.

من جانب آخر، سجل رئيس مجلس المستشارين أن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجنوبية للمملكة أصبح يضاهي كثيرا مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى أقوى من المغرب. (المصدر: ومع)

▪ المحمدية: اتفاقية شراكة لتنمية البحث وتشجيعه في المهام والوظائف الدستورية لمجلس المستشارين.

وقع مجلس المستشارين وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية (جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء)، يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 بمدينة المحمدية، اتفاقية شراكة تتعلق أساسا بتنمية البحث وتشجيعه في مختلف المهام والوظائف الدستورية لمجلس المستشارين.

وتروم الاتفاقية، التي وقعت بمناسبة محاضرة افتتاحية نشطها رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة حول موضوع "دور مجلس المستشارين في الدفاع عن القضية الوطنية"، تحديد إطار للشراكة والتعاون بين كل من مجلس المستشارين والكلية، من أجل تنمية البحث وتشجيعه في مختلف مجالات المهام والوظائف الدستورية للمجلس، لا سيما في ميدان تعزيز الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

ويشمل هذا التعاون أيضا تبادل التجارب والخبرات، وإنجاز الدراسات ذات الصلة بقضايا العمل البرلماني في جميع المجالات التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وحسب الاتفاقية، فإنه تحقيقا لهذه الغايات، يعتمد كل من المجلس والكلية عدة آليات ووسائل عمل منها تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات علمية وأنشطة تكوينية مشتركة؛ وإعداد دراسات وأبحاث تهم العمل البرلماني خاصة منه الجوانب التي تتميز بها الغرفة الثانية، والديمقراطية التشاركية وقضايا المجتمع المدني.

وبشأن التزامات مجلس المستشارين، فإنها تشمل بشكل خاص المساهمة في توفير الموارد البشرية والوسائل اللوجستية، في حدود الإمكانيات المتاحة، لإنجاز البرامج المتفق بشأنها؛ مع إتاحة فرص التدريب بمجلس المستشارين لفائدة الطلبة الباحثين في سلكي الماستر والدكتوراه؛ وإشراك الأساتذة الباحثين والطلبة في أنشطة المجلس. ومع

رئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال "الملتقى البرلماني الرابع حول الجهات" بكلمة توجيهية هامة.

تميزت أشغال الملتقى البرلماني الرابع للجهات الذي نظمه مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2022 بالكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس السيد النعم ميارة والتي اعتبر في مستهلها أن هذه المحطة التداولية التشاركية الرابعة هي فرصة جديدة لمواصلة تدارس سُبل إنجاح الورش المهيكل الكبير الذي دشنته بلادنا بمقتضى دستور 2011، والهادف إلى إرساء مستوى جديد للتدبير المجالي مبني على فكرة الجهوية.

وشدد السيد الرئيس على وعي مجلس المستشارين المبكر بمسؤوليته في مصاحبة ومواكبة أجرأة هذا التحول المجالي، من منطلق ما خص به الدستور مجلسنا من أحكام وسعيه، بما يعود إليه من اختصاص، أن يكون "برلمان الجهات"، من خلال تجويد التشريع النافذ، والدفع بإخراج النصوص التنظيمية التي يتوقف عليها إعمال القانون التنظيمي المعني، وتقييم أداء التعاطي الحكومي في الموضوع، هذا بالإضافة إلى تنظيم عديد مبادرات ترمي إلى إرساء تقليد للتفكير الجماعي، بما يتيحه من عرض التجارب، وتقاسمها، واستعراض المعيقات، والبحث عن مداخل لرفعها وتجاوزها.

واعتبر السيد الرئيس أن مسير هذا الورش الهام، لم يكن دائما خطيا وواحدا بالنسبة لكل الجهات، مما ولد تباينا في درجة إرساء وتوطيد هياكل الجهوية، وإخراج البرامج التنموية، وتفاوتا في مستوى التنزيل والاستجابة إلى الانتظارات التنظيمية، وضعية عمقتها أزمة كوفيد بتداعياتها، والتي يحاول الجميع توفير سبل التعافي والخروج منها، لكن يبقى الإشكال الكبير، منصبا في كيف يمكن للجهات أن تملأ الفراغ الذي سيتركه التدبير الدولتي في قطاعات حيوية، بمحدودية امكاناتها البشرية والمالية؟ وبغياب تجربة تدبيرية مرجعية لها، تجعلها قادرة على إنجاح كل الرهانات المرتبطة بهذه الثورة المجالية المُحدثة؟

وأشار السيد النعم ميارة إلى أن هذا المعطى، استشرفت النصوص القانونية حلولا له، عبر تنويع آليات الاشتغال والعمل، وتدرجا في نقل الاختصاصات، وتعددية في طرق التمويل.

ومن هنا أكد السيد الرئيس أن اختيار موضوع هذا الملتقى، الذي يروم تسليط مزيد من الضوء على آلية ومنهج التعاقد، كطريقة جديدة للعمل بين الدولة والجهات بما تتيحه من شراكة مؤسساتية، وما تصبو إليه من التقائية وتنسيق بين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وبين مثيلاتها على المستوى الجهوي، لا سيما في سياق وطني يعرف تحولات عميقة ومشاريع وطنية كبرى، لعل أهمها الرهانات الجديدة للاستثمار، والورش الكبير للحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تحديات غير معهودة، وعلى رأسها التغيرات المناخية ومعضلة الجفاف، بما ترتب عنها من شح الموارد المادية، وأثر ذلك على السياسات العمومية في كليتها.

إن موضوع "التعاقد"، يضيف السيد الرئيس، ينقلنا إلى البحث في الأدوات والخيارات المتاحة للاشتغال، ويجعلنا نلامس بشكل أكبر مجالات الفعل الجهوية، كما يدعونا إلى فتح دائرة التفكير بخصوص حصيلة إعماله. ومن هذا المنطلق، وفضلا عما تطرحه أرضية الملتقى من تساؤلات للنقاش، أبرز السيد النعم ميارة بعض الإشكالات التي تظهر في عديد من الدراسات التقييمية والتحليلية لموضوعنا، ومن بينها الآتي:

- كيف يمكن ضبط وعقلنة آلية التعاقد، والحد من ظاهرة التضخم التي يعرفها إعمالها؟

- وما هي المقومات التي يجب أن تتوفر في التعاقد، بما يعنيه من حضور إرادتين، للوصول إلى غاية التشاركية؟

- ما السبيل إلى الوصول إلى تحديد قائمة مواضيع التعاقد، ومجالاتها؟

- أليست الحاجة تدعو إلى صياغة إطار مرجعي واضح، كما هو معمول به في مجال التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة، قادر على الإجابة على كيفيات وشروط إعداد الاتفاقيات، والتفاوض بشأنها، وطرق تفعيلها وتتبع تنفيذها وتقييمها؟

وفي ختام كلمته شدد السيد النعم ميارة على المسؤولية الكبيرة المنوطة بأعضاء مجلس المستشارين في متابعة مخرجات هذا المنتدى على مستوى التشريع، ومراقبة العمل الحكومي وتقييمه، بهدف المساهمة في إنجاح هذا الورش، والتعجيل بإنهاء مرحلة تأسيسه، للانتقال إلى مرحلة الاشتغال العادي لمجالسنا الجهوية، لمواجهة تحديات تنمية الإنسان والمجال.

رئيس مجلس المستشارين يحل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء ويؤكد محورية دور مجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية الذي اعتمده المغرب.

أكد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة محورية دور المجلس في نظام الثنائية البرلمانية الذي اعتمده المغرب، وذلك لتقوية وتعزيز المؤسسات، لاسيما في السياق الوطني والدولي الراهن.

وشدد السيد ميارة الذي حل يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2022 ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء لمناقشة موضوع "لدخول البرلماني: الرهانات والآفاق" على أهمية العمل الذي يضطلع به المجلس في تجويد العمل التشريعي والرقابي للبرلمان، مشيرا، على سبيل المثال، إلى أن أعضاء المجلس قدموا أكبر عدد من التعديلات على مشروع قانون المالية السنة الفارطة و"التي اتسمت بالدقة " وقبلت الحكومة العديد منها.

وسجل أن دور مجلس المستشارين "ا ولن" يقتصر فقط على العمل الاعتيادي الذي يتم القيام به في مجلسي البرلمان، والمتعلق أساسا بمراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، "ل سيتم العمل على إيجاد وظائف أخرى تنسجم مع الدستور وكذلك مع تركيبة المجلس التي تضم ممثلي المجالس الترابية والنقابات وأرباب العمل بما يجعله فضاء للخبرة ورسم الاستراتيجيات الوطنية، وكذا نقل السجال أو النقاشات التي تكون خارج المؤسسات إلى داخلها".

وتطرق في هذا الصدد، إلى المنتديات "الجادة" التي دأب المجلس على تنظيمها ومنها "لمنتدى الدولي للعدالة الاجتماعية" الذي تميزت نسخته الأخيرة بإعلان رئيس الحكومة عن بداية الحوار الاجتماعي، و"منتدى الشباب" و"المنتدى الوطني للجهات" الذي التئم الأربعاء الماضي في دورة جديدة، والذي بات محطة سنوية لإسماع صوت الجهات.

وأكد السيد ميارة أن مجلس المستشارين يسعى في إطار ممارسته لمهامه الى "النأي" عن التجاذبات السياسية وجعل هذه المؤسسة "مجلسا للحكماء"، مبرزا أن عمله الرقابي لأداء الحكومة "يتسم بكثير من الحكمة والواقعية والاحترافية، وذلك بفضل تعدد مشارب مكوناته ".

كما عرج على الدور الذي يضطلع به المجلس في مجال التعاون جنوب – جنوب، حيث يدير حاليا مؤسسة "الأفرولاك" وهو المنتدى البرلماني بين دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وذلك من خلال السكرتارية الدائمة المتواجدة في مجلس المستشارين.

وأبرز السيد ميارة أن هذا المنتدى البرلماني الكبير الذي يضم كل دول افريقيا وكل دول أمريكا اللاتينية الثلاثة والعشرين " منصة حقيقية لتبادل الخبرات البرلمانية والأهم من ذلك بلوغ المبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدان لمستويات أرقى".

وأعلن في هذا الإطار، أن المجلس سيستضيف المنتدى الاقتصادي بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج الذي اختيرت جمهورية الأوروغواي ضيفة شرف له، لافتا إلى أن هذا المنتدى الاقتصادي البرلماني المهم سيعرف حضور الغرف المهنية ورجال الأعمال وسيعطي دفعة للتبادل التجاري والاقتصادي بين هذه الدول.

وبخصوص الوظيفة التشريعية لمجلس المستشارين، أكد السيد ميارة أن الدستور منحه الاختصاص في كل المشاريع المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، منوها بأن مكتب المجلس يعمل مع الحكومة ومجلس النواب على إعداد جدادة بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان تعرض مشاريع القوانين المتعلقة بها وجوبا وبالأولوية بمجلس المستشارين، معتبرا أن هذا النهج سيضع نوعا من التوازن فيما يخص مشاريع القوانين بين المجلسين. ومع

وبخصوص الدبلوماسية البرلمانية، توقف السيد ميارة عند الدور المكمل للدبلوماسية الرسمية الذي يضطلع به مجلس المستشارين، وذلك "بفضل تكاثف جهود الجميع وبفضل عمل الشعب البرلمانية في مختلف اتحادات البرلمانات وبالبرلمان الدولي وكذلك على صعيد المنظمات الدولية."

وتطرق في هذا السياق إلى العمل الذي يقوم به المجلس في أمريكا اللاتينية دفاعا عن المصالح العليا للمغرب وفي مقدمتها الوحدة الترابية للمملكة، والذي أثمر اختراقات ومكاسب عديدة، مشيرا أيضا إلى العلاقات التي تم نسجها مع برلمان غرب إفريقيا الذي قام رئيسه مؤخرا بزيارة للمملكة هي الأولى من نوعها.

من جهة أخرى، تطرق السيد ميارة الذي يرأس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلى مخرجات الحوار الاجتماعي، معتبرا أن مأسسته تعتبر في حد ذاتها "ربحا كبيرا للهيئات النقابية"، كما أكد أن "الأساسي هو إقامة حوار اجتماعي حقيقي

تنظيم الدورة الرابعة للملتقى البرلماني السنوي للجهات

تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، يعقد مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والاقاليم والجمعية المغربية لرؤساء مجلس الجماعات الدورة الرابعة للملتقى البرلماني السنوي للجهات يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2022 بمقر المجلس، وذلك تحت شعار "مأسسة النهج التعاقدي: دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة".

ويندرج تنظيم هذه الدورة في إطار العناية الموصولة التي يوليها مجلس المستشارين، انطلاقا من مكانته الدستورية المتميزة وبالنظر إلى تركيبته المتنوعة ووظائفه المتفردة، لموضوع الجهوية المتقدمة، وانشغاله، في كل واجهات العمل البرلماني، بتطوير منظومة الحكامة الترابية وتوسيع مجال مشاركة المواطنات والمواطنين في مسلسل تدبير الشأن المحلي وفتح المجال أمام ظهور نخب جهوية جديدة قادرة على مجابهة تحديات الجهوية والتجاوب مع انشغالات المواطنين وهواجسهم الأساسية وطموحاتهم المشروعة في مزيد من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمجالية خاصة في ظل سياق وطني ودولي يفرز باستمرار عددا من الصعوبات والإكراهات ذات تأثير سلبي على المجهود التنموي الذي تقوم به الدولة وسائر المتدخلين.

فبعد أن انكبت الدورات الثلاث السابقة لهذا الملتقى التشاوري الهام على قضايا محورية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة، من قبيل برمجة التنمية الجهوية وبلورة التصاميم الجهوية لإعداد التراب والهيكلة الإدارية لمجالس الجهات ورهان تعزيز أسباب استقطابها للكفاءات وتمويل الجهة والديموقراطية التشاركية والحكامة الجهوية في ارتباط برهانات اللاتمركز، بالإضافة إلى مسألة تدقيق الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة ، ارتأى المجلس وشركاؤه أن يجعلوا موضوع التعاقد بين الدولة والجهات وفيما بين الجهات وفيما بينها وبين باقي الجماعات الترابية من زاوية المأسسة محورا للملتقى البرلماني الرابع للجهات في سياق السعي إلى تجاوز الصيغ الحالية للتعاقد والتي تولد عنها تضخم الاتفاقيات القطاعية وتعدد الشراكات في غياب إطار معياري مرجعي.

ومن أجل مقاربة مختلف الإشكاليات التي يطرحها موضوع التعاقد والتساؤلات الكثيرة التي يثيرها في ضوء النمط القائم حاليا، توزعت أشغال هذا الملتقى الرابع للجهات على جلسة افتتاحية تخللتها كلمات وتدخلات لشخصيات وازنة تتوفر بحكم مواقعها ومسؤولياتها على تصورات ورؤى شمولية حول ما ينبغي القيام به من إصلاحات ومبادرات للدفع بالسياسة الجهوية إلى الأمام، تلتها جلسة أولى خصصت لمناقشة الإشكالات الرئيسية التي يطرحها التعاقد في ضوء العروض التي سيقدمها ممثلو الجهات بخصوص عقود البرامج التي تربطها بالدولة في أفق بلورة حلول واقتراحات لبناء التعاقد بين الدولة والجهات على أسس صلبة وبناءة، ثم جلسة ثانية خصصت للتداول وتبادل وجهات النظر بشأن ممارسة الاختصاصات في ضوء العلاقات البينية فيما بين الجهات وفيما بينها وبين مجالس العمالات والاقاليم ومجالس الجماعات، من زاوية التفريع، ضمن مسعى يروم استجلاء الإمكانيات التي قد يتيحها النهج التعاقدي في هذا الصدد.

وفي الأخير عقدت جلسة ختامية تم خلالها اعتماد الخلاصات والتوصيات الصادرة عن أشغال هذا الملتقى.

وفيما يلي نص الوثيقة الختامية المتضمنة لهذه الخلاصات:

الوثيقة الختامية لأشغال الملتقى البرلماني الرابع للجهات

إن المشاركات والمشاركين في **الملتقى البرلماني الرابع للجهات المنظم يوم 19 أكتوبر 2022** بشراكة بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، تحت شعار "**مأسسة النهج التعاقدي: دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة**"؛

إذ يعتزون بالرعاية الملكية السامية التي أبى جلالة الملك حفظه الله إلا أن يسبغها على هذا الملتقى، **مؤكدين** إصرارهم على مواصلة جهودهم لاستقصاء السبل الكفيلة بتعزيز ودعم نظام الجهوية المتقدمة، بغاية توطيد أسسه، وإبراز الآفاق الواسعة التي يفتحها هذا الورش الإصلاحي الكبير أمام تقدم وازدهار المملكة؛

إذ يستحضرون المقتضيات الدستورية المؤطرة للجماعات الترابية، لاسيما مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن، المنصوص عليها في الفصل 136 من الدستور، ومبدأ التفريع، المنصوص عليه في الفصل 140 من الدستور، و"مساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين"، المنصوص عليها في الفصل 137 من الدستور؛

إذ يسترشدون بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ذات الصلة بمجال التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي وبمختلف جوانب الحكامة الترابية، لاسيما الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة، المنعقدة بمدينة أكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، والتي ربط فيها جلالته التطبيق الفعلي للجهوية المتقدمة بوجود "سياسة جهوية واضحة وقابلة للتنفيذ"؛

إذ يثمنون الخلاصات والتوصيات الصادرة عن الدورات السابقة للملتقى البرلماني للجهات، وكذا تلك الصادرة عن المناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة، المنعقدة بأكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، لاسيما ما تعلق منها باعتماد "إطار توجيهي لاختصاصات الجماعات الترابية"؛

إذ يستحضرون توجيهات جلالة الملك نصره الله بخصوص الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والمناخية الحرجة التي تمر منها بلادنا، ويقدرون الإكراهات والتحديات الكبيرة التي واجهتها الدولة والمجالس الترابية ومختلف المؤسسات والأجهزة الإدارية، إبان تعاطيها مع جائحة كوفيد-19، التي كان من تداعياتها الجانبية إضفاء نوع من التباطؤ على مستوى تفعيل السياسات والبرامج ذات العلاقة بالجهوية.

وإذ يستبشرون خيرا بالتوجهات الداعمة للمشروع الجهوي الواردة في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، والتي تشكل في نظر الملتقى أفقا ومنعطفا استراتيجيا بارزا، لاسيما من حيث تأكيدها على أن استكمال الإصلاح الجهوي يعد مطلبا أساسيا لتحقيق نقلة نوعية حقيقية في التعاطي مع التحديات التنموية التي تواجهها البلاد؛

يوصون بما يلي:

أولا: بالنسبة للتوصيات التأسيسية والتوجيهية، ويتعلق الأمر بمقترحات، ذات أبعاد استراتيجية، تروم في مجملها التأكيد على الأهمية القصوى التي يكتسيها النهج التعاقدي، في تأطير العلاقات بين الدولة والجهات، وبين الدولة وباقي أصناف الجماعات الترابية، وبين المجالس الترابية المنتخبة فيما بينها:

1. التسريع بفتح ورش الملائمة التشريعية والتنظيمية المتعلقة باختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجماعات الترابية.
2. مراجعة الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية لجعله أكثر وضوحا وتجانسا، لاسيما فيما يتعلق بتدقيق الاختصاصات وإعادة النظر في توزيعها بين الدولة والجماعات الترابية.
3. دعم التوجه المتنامي نحو التعاقد بين الدولة والجهات في شكل عقود برامج اعتبارا لرمزيتها السياسية ولمرونتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمتها في توطيد دعائم الجهوية المتقدمة ومساعدتها على ترسيخ ثقافة التعبئة والتعاون بين المستويين المركزي والجهوي.
4. مواصلة الجهود المبذولة لتدقيق الاختصاصات المنوطة بكافة مستويات الإدارة الترابية وتمكين كل مستوى من حزمة محددة من الاختصاصات تتناسب مع وضعيته ومع الإمكانيات والقدرات البشرية المتوفرة لديه، مما من شأنه أن يسهل التعاقد بين الدولة والجهات وفيما بين الجماعات الترابية، ويضفي نوعا من الانسجام والتناسق على المبادرات التعاقدية مستقبلا.
5. التسريع بإخراج مشروع المرسوم المتعلق بتحديد منهجية مسلسل التعاقد، وكذا شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة وباقي المتدخلين وكيفيات تتبعها وتنفيذها وكيفية تقييمها، الذي تم إعداده بتشاور وتنسيق مع جمعية جهات المغرب، والذي يوجد قيد الدراسة لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة، إلى حيز الوجود.

6. إحداث على صعيد كل جهة، بمبادرة من الدولة وبتنسيق مع مجالس الجهات، شركات جهوية متعددة الخدمات، تسمح بتدبير ناجع ومبرمج للخدمات العمومية المرتبطة بتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل.
7. توظيف السياسة التعاقدية في خدمة أهداف تطوير وإغناء منظومة التدبير اللامركزي في البلاد، وعدم حصرها في مجرد آلية لتجسيد تصاميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجهات أو الجماعات الترابية الأخرى.
8. منح الصلاحيات التقريرية اللازمة للمدراء الجهويين للقطاعات الوزارية لتتجاوب منظومة اللاتمركز الإداري مع مستلزمات السياسة التعاقدية.

ثانيا: بالنسبة للتوصيات الداعمة لبناء القدرات التفاوضية والتعاقدية للجماعات الترابية، والتي تتعلق بمقترحات عملية وإجرائية الغاية منها تأهيل المنتخبين والأطر الإدارية المحلية وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي يتطلبها التعاقد، لاسيما في علاقة الجماعات الترابية بالدولة:

9. العمل على رصد الممارسات الجيدة في مجال التعاقد وتتبعها والتعريف بها على نطاق واسع، بما يساهم في ترسيخ النهج التعاقدي وتسهيل الولوج إليه، لاسيما من طرف الجماعات القروية التي هي بحاجة ماسة لآلية التعاقد لسد احتياجات ساكنتها في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية.
10. تكوين وإعداد المنتخبين في مجال التفاوض والترافع من أجل تعزيز قدراتهم في مجال إبرام التعاقدات مع الدولة، وكذا العمل على تأهيل المستويات الإدارية العليا في الإدارات الترابية الجهوية والإقليمية والجماعية، عن طريق تنظيم أوراش عملية وتطبيقية في مجال التعاقد تساعدهم على اكتساب مهارات تفاوضية تساعد المجالس المنتخبة على رفع سقف الأهداف التي تسعى إلى إدراكها في ارتباطاتها التعاقدية المختلفة.
11. القيام بتقييم مرحلي للسياسة التعاقدية المنتهجة بغرض الوقوف على جوانبها المميزة وجوانب القصور التي تعتريها، وذلك بفتح نقاش صريح وموضوعي في شأنها مع الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والخروج بمقترحات بناءة تعزز من مكانة التعاقد ضمن منظومة الحكامة الترابية.
12. تعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتثمين مكانتها في مسلسل تهيئ عقود البرامج وتنفيذها.
13. إعداد دلائل نموذجية توجيهية للتعاقد ووضعها رهن إشارة الجهات وباقي الجماعات الترابية.

ثالثا، وفي أفق مأسسة وتجويد النهج التعاقدي، يوصي المشاركون في الملتقى مجلس المستشارين بـ:

14. استثمار كل الإمكانات التنظيمية المتاحة لإحداث آلية مؤسساتية تتولى تقييم تجربة تنزيل الجهوية المتقدمة وتجميع المعطيات المحينة ذات الصلة.
15. تشكيل خلية تتولى ترصيد وتحديث البيانات ذات الصلة بشكل دائم ومنتظم، واستثمارها ضمن قاعدة بيانات مندمجة.

توقيع اتفاقية شراكة بين مجلس المستشارين وثلاث جمعيات ممثلة لمجالس الجماعات الترابية.

على هامش الدورة الرابعة للملتقى البرلماني السنوي للجهات تم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين مجلس المستشارين وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات.

وتطمح هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، ورئيسة جمعية جهات المغرب، السيدة امباركة بوعيدة، ورئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، السيد عبد العزيز الدرويش، ورئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، السيد منير ليموري، إلى أن تشكل إطارا مرجعيا للتنسيق بين جميع الأطراف حول تفعيل الجهوية المتقدمة.

كما تنص على عقد اجتماعات تنسيقية بمشاركة الأطراف الموقعة، برئاسة رئيس مجلس المستشارين أو من ينوب عنه، مرة في السنة على الأقل، تخصص لتقييم دورات الملتقى والندوات الموضوعاتية الجهوية وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، وتحديد ما يمكن ترجمته إلى مبادرات تشريعية منها.

وبموجب هذه الاتفاقية، يتحمل مجلس المستشارين كامل التكاليف ذات الصلة بتنظيم الدورات السنوية للملتقى البرلماني للجهات، فيما يتحمل مجلس الجهة المحتضنة لفعاليات ندوة موضوعاتية جهوية كامل التكاليف المرتبطة بتنظيمها.

وتقضي الاتفاقية أيضا بأن تنعقد الدورات السنوية للملتقى البرلماني للجهات بمقر مجلس المستشارين، في شكل جلسات لتقييم ومساءلة حصيلة الإنجاز من طرف القطاعات الحكومية المعنية والمجالس الجهوية ومختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين المعنيين، واستشراف حلول وأجوبة جماعية للإشكالات والأسئلة ذات الصلة، وأن تنعقد الندوات الموضوعاتية الجهوية على نحو دوري ومنتظم، على مستوى الجهات، وفق برمجة وموضوعات يتم تحديدها بتنسيق مع هذه الأخيرة.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma